



تصُّرُ الديون المصرفية : مقاربة الحلول و المقترنات

بقلم : الدكتور بول مرقص*

»A non-performing loan is any loan in which : interest and principal payments are more than 90 days overdue; or more than 90 days' worth of interest has been refinanced, capitalized, or delayed by agreement; or payments are less than 90 days overdue but are no longer anticipated.«

واعتمد لبنان التعريف عينه، حيث ورد في المادة الثالثة من القرار الأساسي رقم ٩٧٩٤ تاريخ ١٤/١٢/٢٠٠٧ الصادر عن مصرف لبنان^٢ أنه :

- ١- إذا تبيّن أن المدين أصبح غير قادر على الوفاء بأيّ من التزاماته تجاه المصرف حتى ولو لم يلْجأ هذا الأخير لملاحقة العميل باستعمال حقه القانوني في تملّك أو تصفية أو تنفيذ الضمانات أو الكفالات أو التعهّدات المقدّمة من المدين عند منحه القرض
- ٢- إذا تأخّر المدين فترة تزيد عن ٩٠ يوماً عن موعد تسديد التزاماته المتوجّبة تجاه المصرف.

بالإضافة إلى الحالتين المنوّه عنهاً أعلاه، يُعتبر المدين بالحساب الجاري (overdraft) متعرّضاً بمجرد مرور ٩٠ يوماً على تجاوزه لقف التسهيلات الممنوحة له والمحدّدة في عقد فتح الحساب المدين الأصلي أو المجدّد والمؤكّد وفقاً للأصول، وينطبق هذا الأمر على الحسابات الدائنة التي تتحوّل مدينة ولم يسدّد رصيدها بعد مرور ٩٠ يوماً.

وقد اعتمد المصرف المركزي الأوروبي هذا التعريف أيضاً في إطار تقييمه للأصول العائدة للعام ٢٠١٣. يشكّل تعّرُّض الديون أحد أهم مخاطر الإقراض التي تواجه المصارف، بحيث يتوقف نجاح الإدارة المصرفية أو فشلها على

تشكّل عملية إسداء التسهيلات المصرفية أبرز نشاطات المصارف اليوم، وإن كانت لا تخلو من المخاطر.

فعلى الرغم من أن الائتمان المصرفي تحكمه أسس ومعايير وسياسات ائتمانية ترمي إلى الحدّ من المخاطر، إلا أنه لا يمكن لأيّ مصرف تجاري أن يحتفظ بحجم كافٍ من الاحتياطي أو أن يتجمّب إسداء الائتمان، وذلك يرجع إلى أن الائتمان المصرفي مقرّون بالمخاطر حيث «لا ائتمان بلا مخاطر». فالهاجس الأكبر الذي يراود القويّين على المصارف ليس العثور على المقترض الذي يُسدي إليه القرض، بل استرداد المصرف للقرض الذي يُسديه.

تواجه معظم المصارف مشكلة تعّرُّض الديون Non Performing Loans/Créances non performantes السبعينيات من القرن الماضي وتقامت في منتصف الثمانينيات وصولاً إلى أيامنا الحالية لأسباب متعدّدة، منها ما هو متعلق بالزيادة ومنها ما هو متعلق بالمصارف ذاتها، ذلك فضلاً عن بعض العوامل الاقتصادية الخارجية عن إرادة كل من المصرف وعملائه. وقد حظيت هذه المشكلة باهتمام المعنيين في القطاع المصرفي في سبيل الوقاية منها أو إيجاد الحلول لهذه المشكلة لما لها من تأثير سلبي على الاقتصاد بوجه عام وعلى المصارف بوجه خاص.

فما المقصود بتعّرُّض الديون، وما هي الأسباب الكامنة وراءه وما هي السياسات الوقائية والعلاجية التي تعتمدّها المصارف كي تحدّ من تفاقمها ؟

المفهوم

الديون المتعرّضة بالمعنى المصرفي هي عبارة عن تسهيلات ائتمانية أسدتها المصارف لعملائها دون أن يقوم هؤلاء بإيفاء قيمتها والفائدة المستحقة عليها في آجال استحقاقها، بحيث تتحوّل هذه الحسابات مع مرور الوقت إلى حسابات مدينة راكدة.

وقد عرّف صندوق النقد الدولي الديون المتعرّضة بأنها التسهيلات الإئتمانية أو القروض المتاخرة تسعين يوماً عن تاريخ إيفاء أصلها أو فائدتها^١.

* محامي في الإستئناف، دكتور في القانون، مؤسس مكتب جوستيسيا للمحاماة www.justiciabc.com، أستاذ في الجامعة الأميركيّة في بيروت وفي كليّات الحقوق. شارك الأستاذة نانسي نحوي من مكتب جوستيسيا في البحوث الآيلة إلى إعداد هذا المقال.



بوليصة تأمين ترمي إلى تسديد القرض في حال تعذر عليه تسديده بسبب وفاته، أو عجزه أو فقدانه لعمله.^{١٠}

كذلك يجب تعديل نظام وحدة المخاطر في المصارف على نحو يتيح للمصارف الإطلاع على الأوضاع المالية لطالبي الإئتمان لديها، كاستحصال جهاز المعلومات في المصرف على معلومات تتعلق بالعميل من مركزية المخاطر في المصارف المركزية^{١١}، والتعاون مع مؤسسات التقييم الائتماني Credit Bureau لدرس الملاعة الائتمانية للمقرضين.

وفي إطار أوسع، يجب على المصارف الإهتمام بمرارك البحث والدراسات لديها - خصوصاً بالنسبة إلى المصارف التي تفتح فروعاً جديدة في الخارج لدرس السوق الخارجي جيداً - ورفع مستوى كفاءة العاملين فيها بما يمكنهم من إعداد الدراسات الاقتصادية التي تساهم في اتخاذ القرارات الائتمانية في المصرف. وتطرح هنا احتمالية تطوير سوق قروض التكتلات المصرفية Syndicated Loans، بهدف توزيع المخاطر من جهة، وتعزيز ورفع مستوى الدراسات الائتمانية من جهة أخرى، لمنتها مزيداً من المصداقية والدقة.^{١٢}

من جهة أخرى، فإن تكوين مخصصات داخل المصرف ترمي إلى تسديد الديون يساهم في مواجهة مشكلة الديون المتغيرة، مع احتفاظ المصرف باتخاذ الإجراءات القانونية والقضائية الازمة بحق العملاء المختلفين عن الدفع، لاسيما إذا لم يتلزم هؤلاء باتفاقيات التسوية التي يبرمها معهم المصرف لحل مشكلة ديونهم المتغيرة. وقد أوصت لجنة بازل ٢، التي من المتوقع أن يتم تطبيقها تدريجياً حتى عام ٢٠١٩، المصرف بتحسين حمايتها لعمليات الائتمان، وذلك من خلال تعزيز رؤوس أموالها من خلال زيادة الحد الأدنى فياحتياطي المؤسسات المصرفية من ٤٪ إلى ٦٪. وترمي هذه الإجراءات إلى تعزيز صلابة المصارف في مواجهة أزمات محتملة قادمة، كونها تتيح لها الحصول بسرعة على السيولة في حال الأزمات، دون تحمل المكلفين من المواطنين أعباء ضخمة لإنقاذ

العينية من أراضٍ وأصولٍ عقاريةٍ لا تكفي لسداد الدين الممنوح، فضلاً عن أن طرح هذه العقارات للبيع من قبل المصارف يؤدي إلى خفض قيمتها أكثر فأكثر.^٧

لذلك ثمة مقاير أخرى هي المقاربة الحديثة The New Reality Approach التي تقضي باتفاق كل من المصرف والمدين على إعادة جدولة القرض مع الأخذ بعين الإعتبار المعطيات الاقتصادية الحديثة، حيث من شأن ذلك أن يشكل ضمانة أقوى للمصرف لاسترداد قروضه.^٨

فمن مبادئ الحل في هذا المجال اعتماد ضوابط لترشيد سياسة المصارف في إسداد الإئتمان ومراقبة استخدامه، وتعديل هذه السياسة في ضوء ما تقتضيه الأوضاع الإقتصادية أو الداخلية للمصرف.

ويبرز في هذا الإطار دور المصارف المركزية في توجيه المصارف لتقدادي مشكلة الديون المتغيرة، حيث يتوجب عليها وضع سياسات إقراض واضحة وشاملة تلتزم بها المصارف عند إسدائهما للقروض وترتکز على إسداء التسهيلات الإئتمانية وفقاً لقواعد إقراض سليمة توفر لهذه التسهيلات عنصر الضمان وقابلية التحصيل، وتقوم على حسن درس طلبات الائتمان ووضع أولويات التمويل ومحاولة تجزئة المخاطر ومتابعة التنفيذ. وهذا هو الوضع حالياً في أوروبا، حيث بلغت قيمة القروض المتغيرة في مصارف أعضاء الاتحاد الأوروبي ما يفوق ١٢٠٠ مليار يورو خلال العام ٢٠١٣. لذلك يقترح العديد من الخبراء الإقتصاديين ضرورة تدخل المصرف المركزي الأوروبي في العام ٢٠١٤، بحيث تساهم مراجعة الأصول المصرفية لكبار المؤسسات المصرفية في أوروبا في تسديد هذه القروض من خلال شرائها.^٩

إلى ذلك، يقتضي أن تكون السياسة الإقراضية بمختلف مكوناتها واضحة ومكتوبة قبل البدء في عملية إسداء التسهيلات الإئتمانية في المصارف. وفي هذا الإطار، تعمد العديد من المصارف إلى الإتفاق مع شركات تأمين (غالباً ما تكون تابعة لها) وتطلب من العميل توقيع

^٦ عباس الجلبي: الديون المشكوك بتحصيلها، منشور في كتاب إدارة الإئتمان وتقدير المخاطر، منشورات اتحاد المصارف العربية، كانون الثاني ١٩٩٦، ص ٢٦٢.

^٧ L. Fessard, P. Priaulet, Autopsie de la crise financière, 8/6/2009, www.savoirs.essonnes.fr
^٨ Gould & Ratner, LLP. www.gouldratner.com
^٩

bancaires réalisée par la Banque centrale européenne sur les portefeuilles des plus grands établissements financiers européens couvrira ce genre de prêts et de créances non performantes.«, Banques les créances douteuses prennent l'ascenseur, L'économiste, n° 4150, 13/11/2013.

^{١٠} Les risques et les garanties bancaires, Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, 2010.

^{١١} عباس الجلبي: الديون المشكوك بتحصيلها، المرجع السابق من ٢٦٠.

^{١٢} إدارة القروض المصرفية غير العاملة، د. جمال أبو عبيدة، محاضرة ملقة في الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - الأردن.

ال العالمي بفعل العولمة قد أدّى في بعض الأحيان إلى عدم قدرة المشروعات المحلية على منافسة المنتجات الأجنبية وتراجع أرباحها على نحو جعلها غير قادرة على تسديد الديون المتوجبة عليها في استحقاقاتها. كذلك، فإن كثرة التغيرات في السياسات الإقتصادية الناتجة عن تغيير الفريق الحكومي تؤدي إلى عدم استقرار الأوضاع الإقتصادية داخل الدولة كما هي الحال في لبنان الذي يشهد تغيرات حكومية في فترات قصيرة، ما يعوق رسم خطة استراتيجية للدولة اللبنانية لا تبدل مع تبدل الحكومات وتغير الوزراء مع ما يتراافق ذلك من شلل حكومي وجمود يتخلل ذهاب حكومة وقيام أخرى.

مقاييس وسائل الحل

مع تعدد الأسباب التي تؤدي إلى تعثر الديون، فإن إجراءات المعالجة لا ترمي إلى تذليل مخاطر الإئتمان بشكل عام بقدر ما ترمي إلى التخفيف من حدة هذه المخاطر والحد من تفاقمها على نحو يؤثر سلباً على الاقتصاد عموماً والقطاع المالي خصوصاً. وتحتاج هذه الإجراءات بين دولتين وأخرى مع التسليم بوجود إطار عام مشترك يمكن اعتماده كأساس للوقاية أو الحل.

فلا تنتهي عملية التسليف بإسداء القرض إلى العميل، بل إن العمل المصرفي الفعلي يبدأ في هذا الحين بالذات، وبقدر ما تحدّ من مخاطر التسليف وتمكن إداره المصرف عملياً، بقدر ما تحدّ من مخاطر التسليف وتمكن إداره المصارف في إسداء القروض الشخصية إلى أعضاء مجلس الإدارة

والى الشركات التي يساهم فيها هؤلاء في بعض الأحيان حيث تلعب المجاملات دوراً هاماً في هذا المجال، ذلك أنه في المصارف وعلى خلافسائر الشركات لا مانع قانونياً من إسداء القروض إلى أعضاء مجلس الإدارة، كون أحكام قانون التجارة اللبناني استثنى المصارف بشكل صريح من الحرمان التي نصّت عليه الشركات.^{١٣}

أما في ما يتعلق بالأسباب الإقتصادية التي تؤدي إلى تعثر الديون المصرفية، فهي غالباً ما تتعلق بطبيعة الإقتصاد أو بالسياسات الإقتصادية التي تتبعها الدولة. فاقتصاد الدول النامية غالباً ما يعتمد على سلعة واحدة تضيق أسعارها لقبالات السوق الدولي مما يؤثر سلباً على اقتصاد هذه الدول ومستثمري هذه السلعة فيها. إضافة إلى ذلك، فإن ارتباط الإقتصاد المحلي بالسوق

مدى قدرتها على التوفيق بين اعتبارات الكسب والمخاطر المحتملة من إسداء القروض.^{١٤}

الأسباب

مع التسليم بالديون المتغيرة كأحد مخاطر العمل المصرفي، تسهم عوامل عدّة في تعثر الديون التي تواجه المصارف، ويُشارك في هذه العوامل كل من عميل المصرف نفسه، إضافة إلى دائرة الإئتمان في المصرف وبعض العوامل الإقتصادية.^{١٥}

فهي ما تتعلق بالمصرف، تعود أسباب الديون المتغيرة إلى أخطاء الإدارة المصرفية وفشل إدارة المصارف في وضع سياسة إئتمانية شاملة سواء قبل الموافقة على التسهيلات الإئتمانية أو بعدها. ومن أبرز الأسباب في هذا الإطار ضعف الوعي الائتماني لدى المصرف كعدم الدقة في فحص ما يقدم إلى المصرف من دراسات حول الجدوى الإقتصادية للمشروعات التي تطلب التمويل، وعدم بذل الجهد الكافي من أجل تجميع المعلومات اللاحزة عن العملاء بحيث يتم إسداء تسهيلات على أساس بيانات مالية غير كافية، وضعف الرقابة على القروض المتمثلة بالقصور في متابعة القرض بدءاً من إسدائه حتى الإنتهاء من السداد، إضافة إلى غياب التوازن بين قيمة القروض الممنوحة وقيمة الضمانت المقابلة لها بما يمكن من خفض مخاطر الإئتمان. يضاف إلى هذه العوامل توسيع المصارف في إسداء القروض الشخصية إلى أعضاء مجلس الإدارة

والى الشركات التي يساهم فيها هؤلاء في بعض الأحيان حيث تلعب المجاملات دوراً هاماً في هذا المجال، ذلك أنه في المصارف وعلى خلافسائر الشركات لا مانع قانونياً من إسداء القروض إلى أعضاء مجلس الإدارة، كون أحكام قانون التجارة اللبناني استثنى المصارف بشكل صريح من الحرمان التي نصّت عليه الشركات.^{١٦}

أما في ما يتعلق بالأسباب الإقتصادية التي تؤدي إلى تعثر الديون المصرفية، فهي غالباً ما تتعلق بطبيعة الإقتصاد أو بالسياسات الإقتصادية التي تتبعها الدولة. فاقتصاد الدول النامية غالباً ما يعتمد على سلعة واحدة تضيق أسعارها لقبالات السوق الدولي مما يؤثر سلباً على اقتصاد هذه الدول ومستثمري هذه السلعة فيها. إضافة إلى ذلك، فإن ارتباط الإقتصاد المحلي بالسوق

^{١٣} «المصارف العربية في مواجهة مشاكل الإقراض الداخلي: مشكلة الديون المصرفية المتغيرة»، محاضرة ألقيت في ندوة اتحاد المصارف العربية في باريس، ٢٦-٢٧ آذار ١٩٨٧. منشورة على موقع www.cbk.gov.kw

^{١٤} www.world-acc.net

^{١٥} المادة ١٥٨ من قانون التجارة البرية: «يجرم على أعضاء مجلس الإدارة في الشركة ما لم يكونوا من الأشخاص المعنويين أن يستحصلوا من الشركة بأية طريقة كانت على قرض أو على حساب جاري مكشف لمصلحتهم أو على كتابة أو تكتل بالأنداد التجاري تجاه الغير».

^{١٦} إلأن التحرير المذكور لا يطبق على المصارف إذا كانت العمليات المنوّه عنها تشكّل عمليات عاديّة لنشاط هذه المصارف».





العولمة المالية، في تطور نشاط المصارف وتوسيع نطاق الأعمال المصرافية على المستويين الداخلي والدولي بشكل انعكس على زيادة المخاطر المصرافية، ومنها الديون المتعثرة.

لذلك يجب أن تكون السياسات التي تعتمدها المصارف في مجال مكافحة الديون المتعثرة على درجة كافية من المرونة لتمكنها من الإستجابة للمستجدات التي تفرضها المتغيرات الإقتصادية، بحيث يجب العمل دائمًا على استحداث إجراءات وقواعد تتلاءم وظروف الإقتصاد في الدولة. ويتم ذلك عن طريق ترشيد سياسة المصارف في إسداء الإئتمان ومتابعته وتوجيه التسهيلات الإئتمانية إلى القطاعات الإقتصادية المنتجة.

فالمصارف هي عصب الإقتصاد، وبمقدار ما تتجه في احتواء الأزمات المالية المستجدة، تساهم في نهوض الإقتصاد.

القطاع المصرفي من أيّ أزمة محتملة، وذلك انطلاقاً من الأزمة المالية العالمية التي ألمت بالعديد من المصارف في أواخر العام ٢٠٠٨. وهذا الأسلوب هو الذي تعتمده حالياً المصارف اللبنانيّة بحيث تقوم بادخار المؤونات لاحتواء خسائر محتملة على بعض القروض والاستثمارات في ظل الأوضاع الإقتصادية الراکدة في البلاد، وهي ستستمر في ذلك ما بقي الركود قائماً، على أن يجري تحويل هذه المؤونات إلى أرباح لاحقاً في حال شهدت البلاد انفراجات إقتصادية.

خلاصة

ساهم التغيير الكبير الذي عرفته البيئة المصرافية نتيجة التحولات والتطورات المتلاحقة التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية بفعل

